العراقية
المجلات الاكاديمية العلمية
IRAQI Academic Scientific Journals
Al-Itqan Journal of Humanities
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/575
ISSN: 3105-1073 (OnIne)
المجلة معتمدة بالترقيات العلمية حسب كتاب وزارة التعليم العراقية (46404-1410) في 2026/4/27

حركية الصوت وأثرها في البنية الصرفية والسياق النحوي

م. د. صفا صادق جعفر الخفاجي
وزارة التربية/ المديرية العامة لتربية محافظة صلاح الدين

Phonetic Dynamics and Their Impact on Morphological Structure and Syntactic Context

M.D.safa sadiq gaafar abbas
Eml: ameersadiq20@gmail.com

المقدمة:

إنّ أية دراسة على أي مستوى من مستويات البحث اللغوي تعتمد في كل خطواتها على نتائج الدراسات الصوتية. وذلك بالطبع أمر يمكن إدراكه – كما يقول الدكتور كمال بشر – إذا عرفنا أنّ الأصوات هي المظاهر الأولى للأحداث اللغوية, وهي كذلك بمثابة اللبنات الأساسية التي يتكون منها البناء الكبير.وقد صرح بهذا المعنى المتخصص بعلم الأصوات (هنري سويت) فقال:((إنّ موضوع تخصصي– أي: علم الأصوات – موضوع غير ذي جدوى بذاته, ولكنه في الوقت نفسه أساس كل دراسة لغوية, سواء أكانت هذه الدراسة نظرية أو عملية))[1]وقد أكد فيرث هذا الاتجاه بقوله: ((لا يمكن أن تتم دراسة جادة لعلم المعنى الوصفي, لأية لغة منطوقة؛ مالم تعتمد هذه الدراسة على قواعد صوتية وأنماط تنغيمية موثوق بها. وإنّه لمن المستحيل أن تبدأ دراسة الصرف بدون تحديد صوتي لعناصره أو بدون التعرف على هذه العناصر بوساطة التلوين الصوتي. أما النحو فهو ناقص بدون دراسة الأنماط التنغيمية))[2]ولم يغفل علماء العربية صلة الأصوات بمجالي النحو والصرف فقد تنبه الخليل إلى ذلك, واعتبر البحث الصوتي هو المستوى الأول في الدرس اللغوي والمنطق الأساسي للدراسات الصرفية والنحوية, فكانت مقدمة كتابه أول مادة في علم الأصوات العربية, ومنطلقا أساسيا إلى معرفة خصائص الحروف وصفاتها[3],ومدخلا أساسيا لربط الصوت بالصرف.وقد عزا ابن جني هذه الصلة بين الصوت والنحو, حين أفرد مؤلفا في علم الأصوات وسماه (سر صناعة الإعراب), وهذه التسمية بلا شك توحي بالعلاقة الوطيدة التي تجمع مستويات البحث اللغوي بعضها ببعض. إنّ صلة الأصوات بالدرس النحوي في غاية الأهمية , لا يمكن انكارها والاستغناء عنها؛ لأنّ بعض المسائل النحوية لا يمكن تعليلها وتفسيرها إلاّ من خلال الرجوع إلى علم الأصوات.وعلى الرغم من وجود هذه العلاقة الوثيقة في مجال الدراسات الصوتية والنحوية, نجد بعضا من النحويين القدامى والمحدثين عرضوا لبعض مسائل النحو واعتلّوا لها بعللٍ, لكنها لا ترقى إلى مستوى الإقناع, لعدم اهتمامهم بمسألة التعليل الصوتي لهذه المسائل النحوية المطروحة.وهذا المعنى صرح به الدكتور طارق الجنابي بقوله:((ولقد كنت وقفت عند جملة من مسائل النحو عرض لها النحويين وتأويلها, واعتلوا لها بعلل لا تقنع باحثا, ولا ترضي متعلما, ولكن التفسير الصوتي هو الذي يحل الأشكال, ويزيل اللبس))[4] ولم يكن علم الصرف ببعيد عن الأصوات بل هو أشد التصاقا وارتباطا من النحو بالأصوات؛ لأن الكثير من الظواهر الصرفية لا يمكن تفسيرها إلا على أساس صوتي. وقد أشار إلى هذه الحقيقة الدكتور عبد الصبور شاهين بقوله:((وكذلك الصرف, بل هو أشد التصاقا من النحو بالأصوات ونظرياتها ونظمها, وعجيب أن تجد بعد ذلك من يتصدى لتدريس الصرف العربي دون الاعتماد على أفكار علم الأصوات اللغوية))[5]وقد شخص بعض اللسانيين المشاكل التي تعيق أغلب المسائل الصرفية والأسباب التي أدت إلى تعقيد موضوعات هذا العلم. فذكر أنّ مشكلة الصرف العربي هي أن النحويين العرب قد تعاملوا معه على اعتبار أنه من طبيعة بصرية, أي على اعتبار أنه رسم مكتوب, مما أفقد الكلمة أهم خصائصها وعقد قواعد هيآتها تعقيدا لا داعي له, وقد اضطروا في بعض الأحيان إلى افتراض أشكال للكلمة لا واقع لها, بسبب ابتعادهم عن طبيعتها الصوتية , فكان الكثير من الاقيسة الصرفية – لا سيما في باب الاعلال و الإبدال– معقدا إلى حد بعيد, وأن النحاة القدامى لو لم يقصروا نظرهم على شكل الكلمة الكتابي؛ لتمكنوا من استنباط قواعد بسيطة تغني عن كل المصاعب التي تطالع المتلقي[6]من الأمثلة على تداخل الظاهرة الصوتية في مجال

النحو والصرف معا أن نعتبر أصوات المد الثلاثة (الألف والواو والياء) في نحو: (قال – يقول – يبيع) حركات طويلة, مهما يكن موقعها, وهذا اعتبار صوتي خالص . ولكن يؤثر في الصرف – كما يقول الدكتور عبد الصبور شاهين– حين نعدها مجرد حركات طويلة لا تمثل أصلا من أصول الكلمة, على خلاف ما يرى القدماء.ويؤثر في النحو حين نعتبر (ألف الاثنين– وواو الجماعة – وياء المخاطبة) ضمائر حركية, لا يصح أن يقال: إنها مبنية على السكون, فالحركة لا يمكن تصور خلوها في ذاتها منها[٧].وتأسيسا على ذلك ندرك أن لعلم الأصوات أثرا كبيرا واضحا في كثير من المسائل النحوية والصرفية, لا يمكن إهمالها في الدرس اللغوي الحديث. ولا ينكر أن موضوع علاقة علم الأصوات بعلمي النحو والصرف واسع وطويل جدا –لا سيما في مجال الدرس الصرفي– ,إذ أغلب مباحثه فُسِّرت عند أغلب المحدثين اللسانين على أساس صوتي محض– لهذا لا استطيع في هذه الوريقات القليلة والوقت الضيق من الإحاطة بكل مباحثه, وقد تناولت موضوعين الأول: علاقة الصوت بالنحو من جهة, والثاني: علاقة الصوت بالصرف من جهة أخرى, فضلا عن تعليل كلا الطرفين –أعني القدماء والمحدثين– للمسائل النحوية والصرفية على وفق معطيات الدرس الصوتي, وبما ينسجم مع اتجاهات ومذاهبهم كلّ طرف منها؛ لهذا ارتأيتُ أن اختار بعض هذه الموضوعات, ومنها:

أوّلًا: قانون المماثلة أو التوافق الحركي:

وهو لون من الاتباع عند المتقدمين, أو المماثلة عند المحدثين, ولا يقع التوافق الحركي: إلا بين الأصوات الصائتة[٨], وهو في الغالب اتباع حركة قصيرة لمثيلتها, أو مماثلة حركة قصيرة لنظيرتها الطويلة, ولقد تنبه علماء القراءات لهذا اللون من المماثلة في نحو قراءة بعضهم :(الحمدُ لُله), بضم اللام إتباعًا لحركة الدال على سبيل المماثلة الراجعة. أو نحو قراءة (الحمدِ لِله) بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام على سبيل المماثلة القادمة. وقد تنبه اللغويين والنحاة لهذا النوع من التوافق الحركي في بعض التراكيب النحوية فعللوا ما يأتي:

*** فتح لام المستغاث.**

ذهب جل النحويين إلى أن لام المستغاث تُفتَح مع المستغاث المباشر لها, ولا تكسر إلا مع ياء المتكلم؛[٩]وهي تفتح كما تفتح لام المضمر , نحو يا لَك لأنّ المستغاث يقع موقع المضمر, وكأنهم يقصدون بذلك أن المستغاث غائب, كما أن المضمر غائب, في مثل: (لَه, ولَها, ولَهم , ولَهنّ), وحمل ضمير ضمائر الحاضرين عليه, في مثل: (لَك , ولَكم, ولَنا) ومنهم من ذهب إلى أنها فتحت للتفريق بين المستغاث به, والمستغاث من أجله.والظاهر أن علة فتح لام المستغاث علّة صوتية, إذ ليس ثمة مشابهة بين الضمير والمستغاث! فاللام فتحت مع المستغاث اتباعًا ومماثلة لصوت المد في أداة الاستغاثة (يا) انسجامًا مع قانون المماثلة؛ من أجل تخفيف الجهد على جهاز النطق, فالانتقال من الألف إلى الفتح أيسر وأخف من الانتقال من الألف إلى الكسر, (يا لَزيدٍ), والذي يدل على ذلك هو أن لام الاستغاثة لا تفتح عندما لا تذكر معها (يا) فتلزم أصلها الكسر,(يا لَزيدٍ ولِعمرو)[١٠].ومن هنا أكد النحاة على فتح اللام إذا تكررت معها (يا), وبكسرها إذا لم تتكرر معها (يا), واستشهدوا على الفتح بقول الشاعر:

يَا لَقَوْمِي وَ يَا لَأَمْثَالِ قَوْمِي ..... لأُنَاسٍ عُتُوُّهُمْ فِي ازْدِيَادِ

وعلى الكسر لعدم تكرار (يا) بقول الشاعر:

يَبْكِيكَ نَاءٍ بعيدُ الدارِ مُغْتَرِبٌ ..... يَا لَلْكُهول ولِلشُّبَّان لِلْعَجَبِ

أما فتح اللام مع الضمير. فهي علّة صوتية قريبة من علّة فتح اللام مع المستغاث, وهو التخفيف؛ وذلك أن أكثر الضمائر مفتوحة أو مضمومة, والانتقال من الفتح إلى الفتح أو إلى الضم أيسر من الانتقال من الكسر إلى أحدهما ولذلك فتحت اللام مع الضمير, .(لَهُ, لَكَ, ولَها). بدلا من:(لِه, ولِكَ, ولِها), وهكذا سائر الضمائر الأخرى.

*** كسر المضاف إلى ياء المتكلم.**

عزا النحويون كسر ما قبل يا المتكلم إلى لون من الانسجام الصوتي, وذكروا أن الحركة الاعرابية تقدّر لانشغال المحل بحركة المناسبة, لأنه جهاز النطق ميال إلى التخفيف, من الجهد العضلي الذي يبذله, في أداء الأصوات اللغوية, في نطاق المفردات أو الجمل, وعلى هذا ذهب بعض القدماء كالجرجاني , وابن الخشاب إلى أن الكسر في نحو:(كتابِي) ,هي حركة بناء لا حركة إعراب طارئة. إلا أن الدكتور طارق الجنابي اختلف مع القدماء في علة البناء, فقال: ((غير أنّ بيني وبينهم خلافا؛ لأن علة البناء هو إضافة الاسم إلى مبني عندهم, وأن علّة البناء عندي ثبوت الحركة للمماثلة الصوتية))[١١].

***بناء اسم (لا) النافية للجنس.**

ذكر النحويون علّة بناء اسم (لا) النافية للجنس على الفتح بأنه تُركّب مع (لا) كتركّب (أحد عشر) وأخواتها.قال سيبويه: ((وترك التنوين لما تعمل فيه لازم، لأنها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر؛ وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم، وهو الفعل وما أجرى مجراه، لأنها لا تعمل إلا في نكرة، ولا وما تعمل فيه في موضع ابتداء، فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها كما خولف بخمسة عشر))[١٢].

واختلف اللغويون في التنوين الذي ذكره سيبويه فهم على مذهبين:

١- ذهب الزجّاج والسيرافي إلى أن الفتحة فتحة إعراب, والاسم مع (لا) مركّب مع إعرابه, لا ينفصل عنه كما لا ينفصل (عشر) عن (خمسة), وقد حذف التنوين تخفيفًا[١٣].

٢- وذهب الأخفش والمبرد إلى أن (لا) قد نصبت الاسم أولا تم بُني بعد ذلك[١٤].

ويرى الدكتور طارق الجنابي أن علّة الفتح علّة صوتية تأتي من وجهين:

أحدهما: أن المركب يستطيل بالتركيب؛ ولهذا يتحرك جزءاه بالحركة الخفيفة وهي الفتحة.

الآخر: أن ملازمة (لا) النافية لاسمها قد أدى إلى تأثير واضح لصوت المدّ في حركة اسمها, فكانت هذه الحركة هي الفتحة مماثلة لنظيرتها الطويلة الألف.

*** نصب اسم (إنّ) واخواتها:**

وجه النحويون علّة نصب الاسم الواقع بعد (إنّ) أو أحدى أخواتها بأن (إنّ) عملت فيه؛ وذلك لأنّها أشبهت الأفعال.قال المبرد ((فَهَذِهِ الْحُرُوف مشبهة بالأفعال وَإِنَّمَا أشبهتها لِأَنَّهَا لَا تقع إِلَّا على الْأَسْمَاء وفيهَا الْمعَانِي من الترجي وَالتَّمَنِّي والتشبيه الَّتِي عباراتها الْأَفْعَال وَهِي فِي الْقُوَّة دون الْأَفْعَال وَلذَلِك بنيت أواخرها على الْفَتْح كبناء الْوَاجِب الْمَاضِي))[١٥]والذي يراه د. طارق الجنابي هو(إنّ) لا تعمل فيما بعدها شيئا؛ لتضمنها معاني شتى, من توكيد وتمنٍّ وترجٍ, وتشبيه, واستدراك, لأن المعاني تُلتمس في التراكيب والسياقات, لا في الأدوات منفردة, فالدلالة الزمانية والمكانية (الظرفية) مثلا, تعرف من (في) ومجرورها, والنفي والقلب الزماني يدركان من (لم) ومجزومها, والاستقبال من (أنْ) ومنصوبها. فالنصب الذي نلحظه في الاسم الذي يتلوها, إنما هو متأتٍ من مماثلة النصب وعلامته الأصلية الفتحة, لحركات أواخر الأدوات(إنّ وأخواتها) التي لا تنفكّ عنها[١٦].

ثانيا : قانون المخالفة أو التخالف الحركي:

وهو قانون يسير في عكس اتجاه المماثلة الصوتية, وله دور فاعل في تفسير كثير من التغييرات النحوية والصرفية, ونود أن نوضح أن قانون المخالفة الصوتية يحدث بين الصوامت , والتخالف الحركي يحدث بين الصوائت, وقد أشار اللغويون إلى أن الغرض منه, تجنب توالي الأمثال في الكلمة الواحدة, وفيه نوع من التيسير على جهاز النطق[١٧]. واستندوا إليه في تفسير بعض المسائل النحوية, منها:

أ- كسر نون المثنى:

المثنى هو ما دل على اثنين أو اثنتين , متفقين في اللفظ والمعنى بزيادة ألف ونون مكسورة في حالة الرفع أو ياء ونون مكسورة في حالتي النصب والجر , وإنما كسرت نون المثنى, لأنها سُبقت بصائت طويل هو الألف في حالة الرفع, فكره تحريكها بالفتح , لتفادي اجتماع المثلين, حيث يحكم التغيير قانون المخالفة الصوتية[١٨], أما في حالتي النصب والجر فيكون كسرهما لمماثلة حركة الياء, إذ لا يمكن الانتقال من الياء الثقيلة إلى الفتح الخفيف, كما كسر آخر المضاف إلى ياء المتكلم.

ب- نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة:

جمع المؤنث السالم, هو ما جمع بألف وتاء زائدتين على مفرده, للدلالة على الجمع المؤنث, والمشهور من آراء النحويين, أن علامة نصبه نيابة عن الفتحة, وقد جعله المحدثون من باب (المخالفة)[١٩]. فلما جاورت الألف (الصائت الطويل) الفتحة (الصائت القصير) , توالى مثلان, هما: الألف والفتحة , فقلبت الفتحة كسرة ليسهل النطق بهذه المخالفة.

ثالثا: التنغيم.

التنغيم هو عبارة عن تتابع النغمات الموسيقية أو الإيقاعات في حدث كلامي معين[٢٠]. وهو قرينة صوتية لا رمز لها. وقد أشار اللغويين القدماء له, غير أن ما وجد من المحدثين عناية لا سيما بعد أن أضحت اللغات المحكية موضع دراسة في المختبرات الصوتية.فللتنغيم أثر في دراسة الأساليب, حتى قال عنه أحد الغربين وهو يتحدث عن الاستخدام الفعلي بين الاسناد والتنغيم((إن هاتين الظاهرتين- والتنغيم في المقام الأول- تكونان الجملة))[٢١].قد يمنح التنغيم التركيب المصدّر بالأداة تلوينًا مختلفًا يجعل الأداة والجملة المركبة معها يعبّران عن أكثر من حالة, وبذلك يخرج الاسلوب المعروف إلى أساليب شتى, وفي بعض الاحيان تكون قرينة التنغيم أعظم أثرًا من القرينة اللفظية (الاداة)فهناك الكثير من التراكيب تخلو

من أداة الاستفهام غير أنها في حقيقة الاستعمال تراكيب استفهامية يستقبلها السامع بإدراك واضح, نحو جملة (أنت طالب؟) . وقد تكون أداة الاستفهام موجودة في التركيب لكنها لا تدل على الاستفهام وفيصل الأمر في ذلك هو قرينة التنغيم والمعنى, وليس أداة الاستفهام , نحو قوله تعالى:{هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا} [الإنسان: ١], ف(هل) في هذا المقام بمعنى (قد) حسب ما أقرره النحاة والمفسرون. والقرينة الدلالة على تجرد هذا التركيب من الاستفهام هو المعنى والتنغيم المعبّر عنه, على الرغم من وجود قرينة الاستفهام اللفظية (هل)وقد أحصى بعض الباحثين ورود الاستفهام بالهمزة في القرآن الكريم فوجده يخرج إلى اثنين وعشرين غرضًا اساسيًا, فالأغراض مختلفة والأداة واحدة, وهذا الاختلاف هو نتيجة تلوين الصوت وتنغيمه[٢٢].وقد ترد (لولا) الشرطية للدلالة على الدعاء وليس فيها ثمة تحضيض , أو شرط نحو قوله تعالى{لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ}[المنافقون:١٠] والدليل تمام الآية {وَأَنْفِقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ} [المنافقون: ١٠]. والذي أرشدنا إلى هذا المعنى قرينة التنغيم.ويخرج الأمر إلى أساليب متعددة نحو: الالتماس والدعاء, أو قد يكون للزجر أو التوبيخ, إلى أخره من الدلالات التي يؤديها التنغيم. نحو الفعل (اخرجْ) فقد يكون طلبا محضا, وقد يكون زجرا توبيخيا, وقد يكون رجاء . والقرينة القاطع في تحديد المعنى هو قصد المتكلم وتنغيم لفظه.

رابعا: النظام المقطعي والإعراب.

بلا شك أن العربية لا تبدأ بساكن ولا تقف على متحرك, فالسكون حالة عارضة للوقف, وانتهاء الكلمة بالحركة هو الأصل, فالمقطع المفتوح هو الأصل, وللحركة شأن في نسيج الجملة العربية من حيث الترابط ويسر الانتقال ومرونة التحرك الفكري والاسلوبي في تلك الجملة.ومن أدلة انتهاء الكلمة العربية والجملة العربية بمقطع مفتوح وايثارها ذلك إيثارًا كبيرًا أن كثيرًا من العرب لا يقفون على الكلمة بالسكون, بل يلتمسونها في أحد الوجوه: الروم, أو الإشمام, أو اشباع الحركات لتصير حروف المدّ.فللحركة أهمية كبيرة في البناء التركيبي للجملة العربية من حيث الدرج, ومن حيث كونها قرائن للعلاقات النحوية بين المفردات, ففي قولنا:(هذا كتابُ نحوٍ) نجد كلمة(كتاب) مؤلفة من ثلاثة مقاطع آخرها قصير مفتوح, والحركة هنا دالة على حالة الاخبار بالكتاب, وهي وسيلة ارتباط الكتاب بالنحو.فلو حولنّا المقطع القصير إلى مقطع طويل مغلق فقلنا:(هذا كتابٌ) لاستقلت كلمة (كتاب) عن كلمة (نحو) وانفصلت عنها, واصبحت كلمة (كتاب) عامة بعد أن كانت مخصصة.وقد تلعب العلاقات الصوتية بين الصوائت ذاتها, دورًا كبيرًا في تفسير بعض المسائل الصرفية, أذكر منها:

أوّلًا : أثر الأصوات في تشكيل البنى الصرفية الاسمية:

إنّ أي اختلاف بين البنى الصرفية, فهو مرتبط ارتباطا جليا بحقائق صوتية محدّدة, إذ يمكننا التمييز بين تشكيل صرفي اسمي وآخر, بوساطة تغيير يطرأ على صوت صامت من أصوات اللفظ . فلو أخذنا مثلا أوزان جمع التكسير فنجدها مرتبطة على أساس صوتي , فالمجموعة (فُعْل– فُعَل– فُعُل– فِعْل– فُعُول– فِعَال) تشكل أبسط أنواع الجمع تكوينا[٢٣] ؛ لأنها تقتصر على الصوامت الثلاثة, مع ما يلزمها من حركات متغيرة, تتحقق بها الصيغة الصرفية المرادة. وواضح كل الوضوح أن الفرق بين الصيغ الصرفية السابقة, هو فرق في الصوائت وتوزيعها وطولها . في حين أنها تشترك في عدد الصوامت وتسلسلها. فصيغ: (فُعْلٌ– فُعَلٌ– فُعُلٌ– فِعْلٌ) بوصفها قوالب يُصبّ فيها الجذر اللغوي ذاته ,هي بنىً صرفية متماثلة من حيث الصوامت, مختلفة من حيث توزّع الصوائت ونوعيتها.أما صيغتا (فُعُل – فُعُول) فتشكيلان صرفيان متماثلان, إلا في طول الضمة, وكذلك صيغتا(فِعْل– فِعَال) فهما تشكلان صرفيان متماثلان إلا في طول الفتحة. وهكذا فإن عملية التبادل بين الصوائت القصيرة فيما بينهما, أو التبادل بين الصوائت القصيرة والطويلة, أعطانا ست صيغ صرفية لجموع التكسير, لكل صيغة منها خصوصيتها ودلالتها.ولهذه الصوائت تأثير كبير أيضا في الألفاظ من حيث أقسامها الصرفية, فالصوائت القصيرة مثلا, تجعل صيغة (فعل) . فعلا أو وصفا أو اسما, وذلك إذا قيل : (فَعَلٌ– فَعِلٌ– فَعْلٌ)كذلك فإنّ للصوائت الطويلة أثرا في تغيير الصيغ الصرفية, في مثل:(فعل وفاعل ومفعول وفعيل), فدخول هذه الصوائت الطويلة (الألف والواو والياء), بين فاء (فعل) وعينها ولامها, يحدث تغييرا صرفيا, أو كما يسمّية المعاصرون, (فونولوجيا), حيث يؤدي إدخال الألف بين الفاء والعين, يؤدي إلى تكون اسم الفاعل, وإدخال الواو بين العين واللام , يؤدي إلى تكوين صيغة (مفعول) , وإدخال الياء بين العين واللام يؤدي إلى تكوين صيغة مبالغة اسم الفاعل, من هنا كان لهذه الصوائت الميزة الكبرى في إغناء العربية وتكثير صيغها بأقل الألفاظ.

كما أن الصوائت تلعب دور أدوات الإلحاق التي تؤثر في اللفظة الأصلية, فتحولها من زمرة إلى زمرة أخرى كما في النحو الآتي:

- من زمرة الأفعال إلى زمرة الأسماء (تسارَعَ : تسارُعٌ).
- من زمرة الصفات إلى زمرة الأسماء (أحمَرُ : احمرارٌ).
- من زمرة الأسماء إلى زمرة الصفات (كسَلٌ : كسولٌ).

من هنا نستنتج أن اللغة العربية تنماز بحصول معظم حالات الاشتقاق , من خلال تغيير الصوائت, التي تتظافر مع الأدوات الملحقة الأخرى للوصول إلى البناء الصرفي.

ثانيًا: تفسير بعض حالات الإعلال على وفق (قانون المماثلة)

قد يتحول شبه الصائت للمماثلة, نحو: يبيع , فالياء شبه صائت في هذه الكلمة متبوع بصائت قصير(الكسرة), فيتحول شبه الصائت (الياء) إلى كسرة, تبعا لقانون المماثلة, وهذا النمط من المماثلة أيسر من غيره, لوجود التجانس بين شبه الصائت وبين الصائت المؤثر المجاور فالكسرة, والياء شبه الصائت هما من جنس واحد.وقد يماثل الصائتُ الصائتَ , في مثل: (طُول وهِيب), وذلك بقلب الضمة فتحة في الأولى, وقلب الكسرة فتحة في الثانية, وبذلك يصبح بناء الكلمات على النحو الآتي: (طَوَل وهَيَب), وفي هذه الحالة تقع أشباه الصوائت بين حركات متماثلة, مما يؤدي إلى سقوطها, فيلتقي الصوائت القصيرة المماثلة لتشكل صوائت طويلة, على وفق الآتي:طول---- طَوَل - طال هيب ---- هَيَب ---- هاب فتسقط الواو شبه الصائت عندما تقع بين حركتين متماثلتين, وكذلك تسقط الياء شبه الصائت, عندما تقع بين حركتين قصيرتين [٢٤].

من ذلك نلحظ أن قانون المماثلة بين ال أصوات من القوانين الصوتية الفاعلة في التشكل الصوتي للكلمة العربية, إذ له الدور الأساسي في تعليل حالات الإعلال في الدرس الصرفي العربي. ويقابله قانون المخالفة الصوتية, وهو قانون صوتي يسير على عكس اتجاه المماثلة الصوتية , ولعل هذا القانون _ أعني قانون المخالفة– الأكثر أهمية في تفسير أغلب حالات الإبدال الصوتي, في اللغة العربية. ويمكن أن نعتمد على هذا القانون في تفسير بعض الموضوعات الصرفية منها:

١– حالة التثنية في الفعل المضارع المعتل الآخر:

لو نظرنا إلى الصائت الطويل (الألف المقصورة) في نهاية الفعل المضارع, الدّال على المفرد , لوجدناه يتحول إلى الياء (شبه الصائت) عند استخدامه للدلالة على المثنى, وعلّة ذلك أن دخول الصائت الطويل الذي يمثل مورفيم التثنية, يؤدي إلى تتابع الصوائت الطويلة المتماثلة, والصوائت لا تتوالى, والفتحة الطويلة الدالة على مورفيم التثنية لا بدّ من ثباتها, فتتحوّل الفتحة الطويلة السابقة إلى ياء شبه الصائت, وذلك للمخالفة ومن أمثلة ذلك: يسعى ---- يسعيان

بدخول ألف التثنية تتابعت الصوائت الطويلة المتماثلة, فتحول الصائت الطويل (الألف المقصورة) إلى ياء (شبه الصائت) عندما تلاها الصائت الطويل (الألف) الذي يمثل مورفيم التثنية, وذلك لعدم جواز توالي الصوائت المتماثلة.[٢٥]

٢– حركة النون في حالة الأفعال الخمسة

ترفع الأفعال الخمسة بثبوت النون , وهذه النون لا ترد في حركتها مماثلة, لأي من الأصوات الطويلة لها(الألف والواو والياء), حيث حدثت مخالفة صوتية, ففي حالتي التثنية للغائبين والمخاطبين (يكتبانِ – تكتبانِ), وردت النون مسبوقة بالصائت الطويل (الألف) , غير أن حركتها جاءت مكسورة, لمخالفة الصائت الطويل الذي قبلها.وفي حالتي الجمع للغائبين (يكتبونَ وتكتبونَ), جاءت النون مسبوقة بصائت طويل (الواو), ولكن حركة النون وردت مخالفة لها, من حيث جاءت مفتوحة, أما في حالة الخطاب للمؤنث المفرد (تكتبينَ), فان حركة النون جاءت مسبوقة بصائت طويل(الياء) غير أن حركتها التالية, جاءت مخالفة لها, حيث جاءت مفتوحة[٢٦].

*** ظاهرة التقاء الساكنين في الكلام العربي:**

درج علماء الصرف التقليديون أن يقولوا: إنّ (قُلْ), فعل أمر أصله (قُوْلْ), فلما التقى ساكنان (الواو واللام), حذفت الواو لالتقاء الساكنين, وعوض عنها بصائت مماثل لها في المخرج والصفة, وهو (الضمّة), فأصبحت الصيغة (قُلْ), ولم يكن من المستطاع أن تأتي الصورة الثانية؛ لسبب صوتي يرتبط بخواص التركيب المقطعي في العربية, فقد ثبت أن التركيب المقطعي (ص ح ح ص)[٢٧], لا يقع في الحشو إلا نادرًا لأنه طارئ, ولأنّ تغييره في الأسماء يوقع في لبس, فكأنك تغيّر صيغة (باب) في الوقف فتصبح: (بَبْ). وهذا يدل على أنّ عدم جواز التقاء الساكنين مرتبط بأمرين, بدور حقيقي تلعبه الصوائت, وفي البناء المقطعي للكلمات.

الخاتمة:

١–أثبت الأصواتيون إمكانية دراسة الكلمات العربية الجامدة دراسة مقطعيّة صوتيّة ، والتي يقصّر في دراستها الميزان الصرفي؛ لأنها ليست مرنة اشتقاقيًا؛ فيكون المقطع الصوتي نظيرًا جيدا للميزان الصرفي في النظام الاشتقاقي العربي.

٢–يشكل الصوت المادة الاساسية للحروف مفردة ومركبة في كلماتها وجملها, وان استقلالية البحث الصوتي وعمقه ودقته واستيعابه يشكل منهج خالص من ناحية، وشامل في دراسته لأصوات حروف اللغة في كل تقاليبها من ناحية أخرى.

٣- إنّ التغيرات الصرفيّة هي نتائج للأحداث الصوتيّة، فالنظام الصوتي هو الذي يحكم الصيغ الصرفيّة؛ وذلك لما تتمارُ به اللغة العربيّة من قابليتها على الاشتقاق؛ فالأصل في العربية صوامت، وهي مادتها الثابتة التي بدورها تحمل المعنى الأصلي بمجموعها، وهذا المُكوّن هو الدال؛ فإذا ما أدخلت المصوّتات على الأصل؛ حدث تحوّل في الصيغ المختلفة، فتُشخَص المعنى حين تُبرزه في وضع مُعيّنِ، وهو ما أطلق عليه الدكتور فليش (التحوّل الداخلي) أو (نظام تعاقب المصوتات). وهو نظام غيرُ موجود في اللغات الأوربية التي تعتمد إلصاق زوائد الصيغ بأول الأصل الثابت أو آخره من دون أن يحدث تغير في داخله

٤-إن إدراك أنواع النسيج الصوتي المستعملة في اللغة يُسهل علينا الحكم على نسيج الكلمة العربيّة ونسيج ما ليس بعربي من الكلمات؛ ذلك لأن اللغات تختلف فيما بينها اختلافا واضحًا؛ فليس من نسيج المقاطع العربيّة أن يجتمع صامتان في بداية المقطع مثلاً أنها ليست عربية. وإذا ما وردت كلمة مُشتملة على مثل هذا أمكن الحكم على أنها ليست عربية؛ ولاشك في أنّ هذا مُتَصل بالنبر وهو قائم على المقطع الصوتي.

هوامش البحث

[١] See, firth, papers in linguistics, p.95.

[٢] المصدر نفسه: ١٨.

[٣] ينظر: مقدمة محقق كتاب العين: ١/ ١٠, وفي النحو العربي قواعد وتطبيق (المخزومي): ٤.

[٤] قضايا صوتية في النحو: ٣٦٧.

[٥] علم الصرف الصوتي رؤية جديد: ٩.

[٦] ينظر: الصرف وعلم الأصوات (ديزيزه سقال): ٧.

[٧] ينظر علم الصرف الصوتي رؤية جديد: ١٣.

[٨] الصوائت هي:(الحركات) وتقسم إلى طويلة, وهي:(الواو والألف والياء) وقصيرة, وهي: الضمة والكسرة والفتحة.

[٩] ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني (١٠٤).

[١٠] ينظر: قضايا صوتية في النحو العربي:٣٦٨.

[١١] قضايا صوتية في النحو:٣٧١.

[١٢] الكتاب (٢/ ٢٧٤).

[١٣] شرح الرضي على الكافية (٢/ ١٥٥).

[١٤] ينظر المصدر نفسه (٢/ ١٥٥).

[١٥] المقتضب (٤/ ١٠٨).

[١٦] ينظر: قضايا صوتية في النحو العربي: ٣٧٢.

[١٧] ينظر: الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية: ٦٢- ٦٣.

[١٨] ينظر مدخل إلى علم اللغة: ٥٦.

[١٩] ينظر المصدر نفسه : ٦٣, الظواهر اللغوية في الأمثال العربية : ١٣٦.

[٢٠] ينظر أسس علم اللغة: ٩٣.

[٢١] نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي:٢٦.

[٢٢] ينظر اساليب الاستفهام في القرآن الكريم ٢٠١.

[٢٣] ينظر التعريف بعلم اللغة: ٩٢.

[٢٤] ينظر: الحركات في اللغة العربية: ٨٧.

[٢٥] ينظر: المصدر نفسه: ٩٦.

[٢٦] ينظر التطور النحوي: ٤٣.

[٢٧] ينظر: المنصف :٤٩- ٥٢, وكتاب الأفعال لابن القطاع: ١٠- ١١.